Issue 6393 Thursday 4/7/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6393 الخميس 1 من ذي القعدة 1440 هـ 4 من تموز (يوليو) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

لمصلحة من ؟

الإستفزاز والتصعيد الطائفي في نينوى

سامي الزبيدي
بولندا

نينوى أم الربيعين وعبق التاريخ والحضارة على أرضها قامت دول وحضارات لا زالت آثارها ماثلة الى أيامنا هذه.
نينوى مدينة الفن والأدب والجمال نينوى التي استباحتها عصابات داعش فدمرت كل شئ فيها آثارها ومعالم حضارتها ومراقد الأنبياء ومساجدها القديمة مكتباتها العامرة بالنفائس والمخطوطات ,جامعتها الرصينة بناها التحتية واهم ما دمرته داعش بنية مجتمع نينوى العريق وقيمه ومبادئه وتجانس فئاته وروحة الوطنية ,لكن بهمة الغيارى من أبناء قواتنا المسلحة وبعد معارك ضارية مع التنظيم المتطرف الذي استباحها لأربع سنين عجاف تمكنت قواتنا الباسلة من تحرير المدينة من قبضة هذا التنظيم التكفيري الذي تسبب في قتل آلاف الأبرياء من أبناء نينوى وهجر أكثر من مليون من سكانها ودمر كل أحياء المدينة خصوصا القديمة منها وكل بناها التحتية واحدث فيها خراب ما بعده خراب . وبعد التحرير بدأت نينوى تتعافى من الكارثة التي حلت بها لكن ببطء لان الكارثة كانت مهولة كما ان الدعم الحكومي لأعمار المدينة لم يكن بمستوى التدمير الذي لحق بها.

ومع ذلك فقد دبت الحياة في بعض إحياء نينوى وبدا الناس بالعودة الى ما تبقى من أحيائها وأعمار ما يمكن أعماره وما أن استعادت نينوى جزءا من عافيتها حتى بدأت بعض الممارسات الطائفية تثار هنا وهناك من قبل بعض القادة العسكريين والضباط وبعض المسؤولين في الحشد الشعبي عن جهل مرة وعن قصد واستفزاز لإثارة النعرات الطائفية التي تزعزع ثقة أهل المدينة بالقوات المسلحة وتذكرنا هذه الممارسات بممارسات القوات الأمنية قبل سقط الموصل بيد داعش والمتمثلة في اخذ الإتاوات من أهل المدينة خصوصا الميسورين منهم وإلقاء القبض على من يمتنع عن دفع الإتاوة وإلصاق التهم بهم لإرغامهم على الدفع والتضييق على التجار والمقاولين وأصحاب الشركات ومحطات الوقود للحصول على رشا منهم وقيام بعض الضباط والمراتب بإسماع أهل المدينة في السيطرات وغيرها من الأماكن عبارات طائفية يتعرضون فيها للخلفاء الراشدين والصحابة وكانت هذه الممارسات والاستفزازات وفساد القادة والآمرين احد أسباب سقوط نينوى بيد داعش.

وقد كتبت عن عودة مثل هذه الممارسات بعد تحرير المدينة في جريدة (الزمان) ونبهت المسؤولين في الحكومة الاتحادية والمحلية الى خطورة عودة مثل هذه الممارسات كما كتب غيري من أبناء المدينة ودعا وجهائها وشيوخ عشائرها الى التصدي لمثل هذه الممارسات والاستفزازات ومحاسبة من يمارسها لان مثل هذه الممارسات قد تعيد المدينة وأهلها الى المربع الأول أي قبل سقوطها بيد داعش لكن بدون جدوى وها هي هذه الممارسات الطائفية والاستفزازات تعود وتتصاعد هذه الأيام وآخرها تمثلت بمحاولة جهات من الوقف الشيعي الاستيلاء على عقارات وأراضي تعود ملكيتها بالوثائق الرسمية للوقف السني ويقف وراء هذه الممارسات بعض الفاسدين من السياسيين والعناصر الأمنية والفصائل المسلحة الذين يريدون الحصول على مكاسب مالية والحصول على ملكية بعض الأرضي والعقارات باستخدام النفوذ وحتى القوة لتحقيق أهدافهم الشريرة التي قد تؤدي الى عواقب لا يحمد عقباها وتزعزع ثقة أهل نينوى بالقيادات العسكرية والأمنية وبعض فصائل الحشد الشعبي وتذكرنا بممارسات قيادة عمليات نينوى وضباطها قبل سقوط نينوى بيد داعش عام 2014.

شحن طائفي

فلمصلحة من تجري مثل هذه الممارسات الطائفية والاستفزازات اللامبرر لها والتي تثير الأحقاد والضغائن وتغذي الشحن الطائفي وتوسع الهوة بين القيادات العسكرية والأمنية وبين أهل نينوى الذين يجب يحضون بالدعم والمساعدة من الحكومة المحلية والمركزية ومن القوات الأمنية والحشد الشعبي تمكنهم من التغلب على معاناتهم وماساتهم وان توفر الحكومة لهم المبالغ والتسهيلات اللازمة لأعمار منازلهم وأملاكهم ومدينتهم وتقدم الخدمات السريعة والضرورية لهم خصوصا الخدمات البلدية والماء والكهرباء وإصلاح الجسور المدمرة وفتح الطرق المغلقة ونقل الأنقاض وانتشال ما تبقى من جثث الشهداء تحت هذه الأنقاض وفتح المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والكليات لتعود الحياة الى طبيعتها لا ان تثار مشاكل وممارسات طائفية تؤثر على أهل المدينة وتستفز مشاعرهم وتزيد من معاناتهم وتسيء للعلاقة بينهم وبين القوات الأمنية والحشد الشعبي.

المطلوب من الحكومة الاتحادية التدخل بقوة لمنع مثل هذه الممارسات ومحاسبة مرتكبيها بقوة كائن من يكونون والاستجابة الى نداءات أهل نينوى وشيوخ عشائرها ووجهائها الذين دعوا أكثر من مرة لوقف مثل هذه الممارسات في هذا الوقت العصيب والظروف الصعبة التي يعاني منها أهل نينوى فبدلا من مساعدة أهلنا في نينوى على تجاوز محنهم ومعاناتهم يتسبب البعض من ضعفاء النفوس والفاسدين إثارة المشاكل الطائفية والاستيلاء عنوة على أملاك وعقارات وأراضي الوقف السني للحصول على مكاسب شخصية ,ثم ما الفرق في ان تكون هذه الأملاك والعقارات تابعة لهذا الوقف أو ذاك فهي بالنتيجة لنفس الدين وللدولة وللمدينة وتخدم أبناءها كلهم على اختلاف طوائفهم فاعتبروا يا أولي الألباب فدماء أهلنا في نينوى لم تجف بعد ومعاناتهم من كارثة سقوط مدينتهم وتدمير منازلهم وممتلكاتهم والآم نزوحهم لم تنسى بعد وكارثة العبارة لم تمحى من ذاكرتهم والتي تسبب بها الفاسدون من المسؤولين وسماسرة السياسيين وبعض قيادات الفصائل المسلحة المتنفذة في المدينة وهم أنفسهم من يثيرون الاستفزازات الطائفية التي تثير حفيظة أهلنا في نينوى ويريدون الاستيلاء بالتهديد و القوة على عقارات وأملاك الوقف السني لإذكاء الشد الطائفي تحقيقاً لغايات وأهداف وأجندات أجنبية بعيدة عن نهج ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وبعيدا عن الروح العراقية الوطنية .

سايكولوجية الأعماق وإنعكاساتها

قاسم محمد الياسري
بغداد

تعال معي اليوم لنتعرف على سيكولوجية الاعماق وانعكاسيتها من منطقة اللاشعورالمظلمة ومخزوناتها ومكبوتاتها .. ففي الصغر ينموا الحرمان والكبت الذي تسببه الصدمات النفسية ان اهملت ولم تعالج في حينها فتتحول لمزمنة مختزلة دفينة الاعماق المكبوتة فتنعكس على السلوك عند الكبر.

حصار جائر

قبل الاحتلال تعرض مجتمعنا لحروب وحصار جائر فتعرض الاطفال حينها لعدة صدمات حرموا من العلاج النفسي والذين هم اليوم في عمر الخدمة في دوائر الدولة العامة فتعرضهم بالامس واليوم لصدمات متعدده نتيجة مشاهد التفجيرات والحروب او فقدان الاباء والمطاردات والعنف الاسري اوالاجتماعي وافرازات الحروب كاليتم والحرمان والتشريد ومشاهد الدم وحوادث وجرائم متنوعه وعند اهمال هذه الحالات وعدم الاسراع في معالجتها في مرحلة الطفوله تختزل في العقل الباطن وتتحول الى كبت يلازم حياتهم وينعكس على سلوكهم الشخصية الغيرسوية في مراحل العمر المتاخرة فقد أثبتت الدراسات العلميه الحديثه لعلماء النفس في ان السيكولوجيا في الاعماق ومذهب اليه التحليل النفسي على يد العلماء امثال فرويد ويونغ وإدلر وكذالك البيير داكو.

لقد تحدث هؤلاء وغيره الكثير من العلماء عن الحرمان والاضطهاد في الطفوله تنمو مع نمو الفرد وتحدث ردات فعل في سلوكه وفكره وتطوره وتحديد نظرته الاجتماعيه ومايتنج عنها من ردة فعل سلوكيه وانطباعيه بنمطيه محدده فالجميع اثبتو ان ما ينجم من بعض الشخصيات الذين هم بعمر متقدم من سلوكيات وافكار غيرسويه ومتشدده اومتلونه غيرثابته وبأنانيه هي حصيلة تفاعل في الاعماق المكبوته منذ الطفوله تترجم الى رؤية ومواقف وفعل بردة فعل انعكاسية نتيجة ثمرة المخزون الفكري والنفسي المكبوت وترسباتهما واقترانه بارتباط وثيق وشامل بين المصابين من الافراد الكبار وسلوكياتهم وتظهر بصماتها على شخصياتهم وتصرفاتهم واضحه كلها نتيجة انعكاس لسيكولوجية الاعماق ومنطقة اللاشعور المظلمة ومالها من مخزون ومكبوتات مترسبة ومختمره نتيجة الحرمان والعوز المادي والمعانات من الاضطهاد عند الصغروالبافعين سواء كان عائلي او اجتماعي او سياسي ...

افعال سلوكية

فتتراكم الخبرات والمفاهيم الغير سوية فتؤدي الى ردود افعال سلوكية متفاعلة مع التركيبه الفزيولوجيه ومفاهيم التراث والادلجه ...فهناك الكثير من الشخصيات يصادفوننا ومنهم قادة مجتمع في مجتمعنا نتيجة تسليط الاضواء عليه من الاعلام نجد فيهم المؤشرات السيكولوجيه التي جعلت هؤلاء الافراد يعانون من عقد نفسيه وعقلية تأثرت فيها سلوكياتهم الوظيفية والادارية وتقصير في العمل الوظيفي والخدمة الاجتماعية فيفقدون مصداقيتهم وتاثيرهم الاجتماعي بين الناس نتيجة غياب الفكر والعاطفة في سلوكهم حيث شهدة حياتهم الحرمان الذي عانو منه في صغر سنهم بدوافع النزوات وايام شبابهم بحب الظهور ومحاولاتهم لاثبات الذات مابين البروز او البحث المالي الذي كانوا يفتقرون له في شبابهم جميعهم حاولوا البحث عن نزعاتهم في حب الظهور بين الناس في مجتمعهم فبعظهم في شبابه انخرطوا في نشاطات مختلفة واخرين في افعال شذوذ وجريمة وبعض عملو حتى مع العصابات والخارجين عن القانون وتهريب المخدرات وجميعهم ان لم نقل اغلبهم أثبتت افعالهم وسلوكهم توجههم الفكري اوالعقائدي المتشدد والانتقامي وتراهم مظطربين السلوك ومتلونين ومتناقظين انتهازيين فمرة مع هذا وتارة ضد الاخر فتارة ينجرف مع تيار فكري قومي وعلماني وبعد فترة يتحول الى تيار فكري عقائدي طائفي ثم يعود الى تيار فكري قومي وتارة الى تيار فكري يساري ومن ثم الى التيارات الاسلامية المتشددة الذين وجدوا ضالتهم فيه ولهذا نجد ان الجذور السيكولوجيه لهذا الضياع والخيارات السياسية المتناقضه له تاثيرات على سلوكياتهم نتيجة الكبت والحرمان وتعرضهم للاضطهاد السياسي والفكري والعائلي والاجتماعي في مراحل الطفولة والشباب ..

فمحددات السلوك الاجتماعي للشخصيه نتيجة الحرمان والتخلف والشذوذ السلوكي والمطاردات والاضطهاد في الماضي ومن ثم الانفتاح والتطور والازدهار في بيئة متغيرة ومما ذهب اليه علماء التحليل النفسي من اثر لما سبق ذكره من حرمان وشواذ سلوكيه اخرى ايضا كل هذه تترك بصمات تراجعية على شخصية الفرد عند كبر سنه فتقوده الى حالات غير سوية في التشدد اوالانكفاء والتردد والشعور بالاغتراب الروحي والعقد النفسية وغياب الذات عن التعبيرالدقيق للرؤى والهواجس المكبوته تحول الى الانتقام وبلا انسانيه اوبلا نظر لطموحات الاخرين المشروعه والرقي للافضل في الحياة الاجتماعيه والسياسيه والمشاركة الروحيه والوجدانيه مع الاخرين في سبيل البناء الارقى والامثل فقد اثبت المحللين النفسيين والعلماء بتحديد وتاطير المكونات الاساسية للشخصية وقواعدها السلوكية وتجاوبها مع متطلبات الارتقاء والتفاعل مع العصراوالانكماش والانطواء على الذات وخلق المنغصات والالام والتحول الى التردد والتراجع والتوجس من الاقدام على سلوك ارادي متزن وفاعل.

كل ماسلف ذكره من انعكاسات سلوكية والحرمان في الصغر يحدث عادة في المجتمعات الاستبدادية التي تخضع لفترة طويلة من الاستبداد والقمع والتسلط وحرمان الاخرين من ممارسة فكرهم على اختلاف توجهاته وممارستهم اساليب الاكراه والتشدد والتعصب كل هذا هو ارتداد وانعكاس مختزل في اعماق الفرد وبممارسات ضاغطه قد يؤدي الى تكوين محدد للشخصيه باتجاه الاغتراب ومن ثم الانسحاب من الحياة العامة برمتها مستجيبة لعاملي الاقصاء والتهميش من جهه يقابلها الحرمان والتنكر من جهه اخرى وهذا ما ينسجم مع النظام الاستبدادي وديمقراطيته الشكلية دكتاتوريتهم الجمعية وايضا استبداد النظام سواء كان نظام دكتاتوريته فرديه اونظام دكتاتوريته جماعيه خلف ستار الديمقراطيه ومايرافقهما من ثقافة السلطة والتسلط المدمرة للسلوك القاهره للشخصية السوية والطامحه الى البناء والاعداد والتهيئ لمرحله جديده من النهوض والثقافة المتكافئة ذات البعد الانساني والقيمي والتواصلي الرفيع بما يحقق نموا طبيعيا لشخصية الفرد وفكره منسجما مع متطلبات العصر والحداثة وفق القيم الانسانية.

عبء الديمقراطية

عبد الحسين شعبان
بيروت

مثّل عنوان الندوة الافتتاحية لموسم أصيلة الثقافي الدولي لهذا العام إشكالات الواقع والتحدّي في آن، بين "الديمقراطية الموعودة" و"الديمقراطية المفقودة"، خصوصاً حين حمل سؤالاً مكمّلاً: " أين الخلاص؟" بعد أن وضع " عبء الديمقراطية الثقيل" في الصدارة. لم يحدث أن واجهت الديمقراطية بصفتها المعيارية أو الإجرائية، مأزقاً مثلما تواجهه اليوم، فعلى مدى العقود الثلاثة ونيّف الماضية يمكنني أن أستحضر كمّاً هائلاً من المشاركات والدراسات والأبحاث والمؤتمرات بشأنها، وأتوقّف هنا عند ثلاث محافل مهمة كان آخرها جلسة عصف فكري "أكاديمي" نظّمتها جامعة فينيسيا (إيطاليا) (أيار/ 2019حول "مصادر الديمقراطية" وقبلها بعقد ونصف من الزمان –ندوة دولية تم تنظيمها في سيؤول (كوريا الجنوبية) خريف العام ?2002حول "آفاق الديمقراطية" بحضور مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأسبق وذلك عشية غزو العراق، وسبقها– ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في قبرص (ليماسول) 1983حول " أزمة الديمقراطية في الوطن العربي". ولم تكن الديمقراطية حينها، وخصوصاً في عالمنا العربي مطروحة على بساط البحث كخيار للحكم، خصوصاً في ظلّ هيمنة التيارات الآيديولوجية الشمولية آنذاك: القومية واليسارية والإسلامية. ولذلك يأتي "سؤال أصيلة"، بعد هذه السنوات، استفهامياً مثيراً فهل وصلت الديمقراطية إلى طريق مسدود؟ وهل ثمة أسلوب حكم آخر أفضل منها أو يتجاوزها؟ لقد اجتاحت الموجة الديمقراطية آخر ما تبقى من قلاع الدكتاتورية والاستبداد في أوروبا الغربية في سبعينيات القرن الماضي، وشملت اليونان والبرتغال وإسبانيا، وبدأ التململ في أوروبا الشرقية التي انتقلت من أنظمة شمولية إلى أنظمة تتوجه صوب الديمقراطية، لاسيّما بعد انهيار جدار برلين في 9نوفمبر/تشرين الثاني/ 1989وانتهاء عهد الحرب الباردة، وامتدت الموجة إلى أمريكا اللاتينية وعدد من بلدان آسيا وأفريقيا، ومع أن رياح الديمقراطية انكسرت عند شواطئ البحر المتوسط ، إلّا أن حضورها اللّاحق حتى وإن جاء متأخراً، طرح عدداً من الأسئلة الجديدة– القديمة في ظل النكوص والتراجع وانسداد الأفق. وفاض الجدل حول مستقبل الديمقراطية وآفاقها، أكانت عريقة أم ناشئة أم جنينية؟. وإذا كانت الانتخابات من مقتضيات الديمقراطية ، فهي ليست وحدها التي تقرر "شرعية الحكم" و"ديمقراطية النظام"، خصوصاً بضعف التمثيل وشحّ فرص الشراكة والمشاركة وعدم مراعاة التنوّع الثقافي وحاجات الناس وقيم الديمقراطية، الأمر الذي ولّد عزوفاً من جانب المواطن، حيث بدأت ثقته تهتز وحماسته تضعف في الإقبال عليها. وتمثّل المبادئ الدستورية والقانونية العامة مثل "الشعب مصدر السلطات" و"حكم القانون" و"فصل السلطات" و" الحقوق والحريات" و" تداول السلطة سلمياً"، الجوانب المعيارية – القيمية في الديمقراطية، في حين أن الجوانب الإجرائية العملانية تتّبع الآليات المناسبة لإدارة التنوّع وتنظيم شؤون الحكم بما يتناسب مع تطور كل مجتمع. وقد دلّت التجربة التاريخية لنحو ثلاث قرون من الزمان أن الديمقراطية كنظام تتطوّر وتتقدّم ، ولكن ليس دون مشكلات ونواقص وثغرات وعيوب، فهي ليست "مثالية"، بل هي كما عبّر عنها ونستون تشرشل "النظام الأقل سوءًا من غيرها" ، وبهذا المعنى فهي ليست "مخلّصاً" أو "خشبة نجاة" أو " وعداً"، بقدر ما تعبّر عن إمكانية إدارة الحكم وتداولية السلطة وتنظيم التنوّع بالإقرار بالتعددية، ومثلما تحمل مشتركات قيمية وإنسانية عامة، فهي تمتلك خاصيّات خصوصية، وهو ما أشار إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 47الصادر في 4ديسمبر (كانون الأول) العام 2000 والموسوم " تعزيز الديمقراطية وتوطيدها" . وعلى هذا الأساس فبإمكاننا القول إن الديمقراطية سلسلة تجارب غير مكتملة، تتطوّر وتتغيّر وتتقدّم وتتراجع أحياناً، وأهم ما فيها هو قدرتها على " إدارة التنوّع" باتباع آليات سلمية، وحتى مع خروجها أحياناً على جانبها المعياري باختيار المحكومين للحكام بصورة خاطئة، كما حصل مع هتلر أو مع صعود الموجة الشعبوية الجديدة، التي أوصلت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض أو فوز الشعبويين حالياً في النمسا وهولندا والدانمارك وبولونيا وتشيكيا والمجر ، فضلاً عن ارتفاع رصيدهم في فرنسا (حزب ماري لوبان) وإيطاليا (حركة الـ 5نجوم) وألمانيا (حزب البديل الديمقراطي) وغيرها، فإن معالجة مثل هذا التوجه "غير الديمقراطي" سيكون بوسائل ديمقراطية، لأنها حتى الآن الآلية السليمة والأكثر قدرة على معالجة أزمات الحكم وتنظيم علاقة الحاكمين بالمحكومين. وفي منطقتنا واجهت الديمقراطية طائفة من التحدّيات الكبرى التي تقف حائلاً أمام اجتيازها العتبة الأولى مثل " النزاعات الطائفية والمذهبية" فضلاً عن "التوترات الإثنية والقومية" و"الحروب الأهلية "، و"العنف المجتمعي بجميع صوره" و"الإرهاب الدولي" و"الحروب الإقليمية"، ناهيك عن "شحّ ثقافة الديمقراطية"، لاسيّما بتعاظم كوابح ما قبل الدولة وما دونها مثل العشائرية والجهوية وغيرها. وهكذا فالديمقراطية ظلّت تراوح "بين المحظور والمنظور"، وتتجاذبها عوامل شتى من شدّ وإرخاء ونجاح وإخفاق، لكنها بالرغم من كل نواقصها وعيوبها تمثل خيارات وآليات تستجيب للحدّ الأدنى من المشتركات الإنسانية والخصوصية الوطنية، وليس هناك موديل كامل ونهائي يصلح لجميع المجتمعات.

□ باحث ومفكر عربي

من أجل تشريع قانون موحد في أحكام الأحوال شخصية

شاكر عبد موسى الساعدي
ميسان

المحكمة : هي مرآة المجتمع ومنها يتعلم الناس دروس الحياة، والزواج والطلاق كظاهرة لابد أن تخضع إلى التحليل، وهذا يدعو إلى التساؤل إن كان الزواج والطلاق مسألة قدر أم اختيار؟، فقد يتبادر إلى أذهان الناس لماذا فلان طلق زوجته، وما هي الدوافع التي جعلته يتخذ مثل هذا القرار الصعب، رغم أن هذا الزواج كان باختيار الطرفين، وأن هناك علاقة عاطفية ربطت بينهما، والعكس كذلك بالنسبة للزوجة؟، لقد أصبحت المرأة وهي تتردد على المحاكم لفك النزاع مع زوجها وكأنها في سوق المزايدات، هي لحظة غضب شديدة قادت بواحد منهما إلى الانتقام، وتجاهل الاثنان الكثير من المعايير التي تبنى عليها الأسرة، فنجد الزوجة على سبيل المثال تحضر قائمة مدونة فيها أسماء حاجياتها وكل ما أحضرته في جهاز عرسها، وكأن حياتها الزوجية تأسست على اللباس والذهب والفراش، وغاب عن ذهنها الاستقرار والسكينة، وكم هو مؤلم والقاضي ينطق بالحكم : " بتاريخ كذا وكذا وبحضور الطرفين ... حكمت المحكمة حضورياً بإنهاء رابط الزوجية بين فلان وفلانة... رفعت الجلسة".

الطلاق أبغض الحلال

النساء بما فيهن المثقفات يتعاملن مع هذه القضية بنفس القالب (من باب الانتقام من الزوج وتغريمه)، فالجميع ينظر إلى الطلاق أو فك رباط الزوجية هو الحل الوحيد لحل المشكلات الأسرية عندما تصل الأمور إلى حالة اليأس بين الزوجين، حتى لو كان ذلك صحيحا أو منطقيا ، فعادة ما يكون "الأطفال" ضحية هذا القرار، خاصة في الحالة التي يعيد فيها الزوج الزواج ويهمل أبناءه، انتقاماً من زوجته الأولى، لأنه غالباً ما تتحمل الزوجة مسؤولية تربية أبنائها , وقد تضحي بحياتها من أجلهم، و إن كانت تجبر أحياناً على إعادة الزواج لظروف قاهرة، المشكلة طبعاً لا تكمن هنا، لأن الطفل مثلما هو بحاجة إلى أمّه ,فهو بحاجة أيضاً إلى أبيه، وليس مُهماً أيضًا معرفة كم عدد حالات الطلاق التي تسجلها دوائر الأحوال الشخصية، وكم عدد "أبناء الطلاق" كون العملية من الصعب إحصائها، خاصة بالنسبة للأسر العراقية التي ترى الإنجاب كل سنة عملية ضرورية، بل حتمية عند بعض الزوجات التي تفكر بأن إنجاب الأطفال وسيلة للتحكّم في الزوج والسيطرة عليه حتى لا يفرط فيها، وهذه مسألة تحتاج إلى وقفة أخرى، ما جعل بعض الأصوات ترتفع لإعادة النظر في قانون الأسرة وبالتحديد في مسألة تحديد النسل وابتكار حلول منطقية.

الزواج اليوم

الحقيقة إن الزواج قضية معقدة جداً ليس لأن المجتمع ابتعد عن دينه، ولكن القضية هي نفسية بالدرجة الأولى، لأن الغالبية العظمى لا تعرف المغزى من الزواج، فبعض الناس يتزوجون من أجل المتعة، أو خوفاً من الشيخوخة، والبعض من أجل إنجاب الأطفال، دعماً لعائلته وعشيرته ,طبعاً لكل واحد نظرته الخاصة في الزواج وما يريده كل واحد من الآخر، كما أن كل واحد يضع شروطاً، وهذه الشروط قد تضيعه عليهما فرصاً ذهبية ومن ثمة يقضيان على المفهوم الأسمى للزواج، فما نلاحظه من فوضى وشقاء يعود إلى إن البعض من الناس تجاهلوا القوانين الطبيعية، بحيث جعلوا من الزواج مفهوماً اجتماعياً زائفاً، وجعلوا من المحبة والسكينة قاعدة اجتماعية تتمثل في " الكذب"، وكانت النتيجة أن المجتمع اليوم فقد الكثير من " المثالية" وأضاع الكثير من " القيم" ، وقد جعلت منه " الفوضوية" العوبة، وجرتهم إلى المحاكم، فكانت النهاية الضياع، هم الآن يعيشون في عالم قوامه "اللاهدفية"، وهذا حال مجتمعنا اليوم الذي اهتم بقشور الحياة، لأن التضييق الاجتماعي وتقسيمه إلى طبقات (فقير وغنيّ) أفسدت المجتمع وأفقدت الأشياء ميزاتها فلم يبق منها إلا القشور.

زيارة المحاكم قبل المقابر

من أراد أن يعرف واقع المجتمع العراقي الحالي ، عليه بزيارة المَحاكم فهي المجهر الذي يشخص قضايا الأسرة وما تخفيه من أسرار، وأمراض المجتمع ككل، مجتمع يعيش التناقضات في كل مستوياتها، ويكاد أن يصرخ ويقول " هل من ناصر ينصرنا "، هذا التناقض سببه أن الخلية الأولى في المجتمع التي هي الأسرة أصابها الخلل وفقدت توازنها، فموضوع الزواج والطلاق أصبح كثير الاستهلاك في الندوات التلفزيونية والمجالس الدينية ، وإن أخذ هذا الموضوع حيزاً كبيراً من النقاش والدراسة، غير أن تشخيص الداء كان ولا يزال على مستوى شكلي، لأن البعض يعتبره حالة طبيعية تحدث في معظم المجتمعات ، تشترك فيها كل نساء العالم، فلا يوجد اليوم بيت لا توجد فيه بنت مطلقة أو عانس، ولا توجد أسرة لم تمر بهذه التجربة، كما لا توجد أسرة لم تدخل المحاكم.لقد تحولت محاكمنا إلى مقابر ولكنها تحوي موتى بلا قبور ,فعليكم زيارة الأحياء قبل زيارة الأموات.

قوانين جائرة

لازال قانون الأحوال الشخصية رقم 188لسنة 1959 الصادر في عهد الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم , معمول به لحد ألان ,رغم التعديلات التي أجريت عليها خلال الفترات اللاحقة لصدوره ,وكان حسب ما أعتقد يلاءم المرحلة التي مر بها العراق آنذاك ... فلماذا؟ هل العراقيون عاجزون عن كتابة قوانين تتوافق مع المرحلة الحالية وتتوافق مع شرائع السماء أو اقرب إلى الشريعة الإسلامية أو حتى موافقة لقوانين الدول المتقدمة. بسبب القوانين السابقة التي يستند إليها قانون الأحوال الشخصية العراقي بين الزوج والزوجة ,والتي عدلت بقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل وبمباركة من رئيسة الاتحاد العام لنساء العراق في عهد النظام البائد الدكتورة (منال يونس عبد الرزاق) والتي شغلت المنصب منذ عام 1976حتى عام 2003، ليتلاءم مع أفكار وأطروحات حزب البعث الوضعية آنذاك ,والشرائع العراقية القديمة وبالأخص شريعة حمورابي ,وخاصة المادة 57 منه التي نناقشها كما في أدناه :-

1- حضانة الأطفال في القانون العراقي مدتها 15سنة وبعدها يخير الطفل سواء كان ذكراً أم أنثى في المحكمة ,يخير أما مع والده أو مع أمه المنفصلة .. فهل يعقل أن يختار أبيه بعد مرور 15سنة ,وهو بعيد عنه تلك المدة الطويلة .

2- في حالة ترك الزوجة بيت زوجها بدون طلاق ,يكون لها الحق في ترك بيتها دون إذن من زوجها وإقامة دعوة تفريق ودعوة نفقة وحضانة لها وللأطفال .

3- في حال أقام الزوج دعوة مطاوعة على زوجته التاركة لبيتها لا تجبرها المحكمة بالحضور إلى البيت الشرعي الذي طالبت به المحكمة وتكتفي المحكمة بالتبليغ في الحضور فقط ,فان رفضت لا يجبرها القانون على شيء ,ولها حق إقامة الدعاوي والمطالبة بالنفقة والحضانة لها وللأطفال الذين هم تحت رعايتها .

4- البيت الشرعي في القانون العراقي يجب أن يكون قرب عمل الزوجة وان كان بعيداً عن مكان سكن الزوج ومحل عمله ,على عكس مكان العمل الأول والمعتاد عليه مسبقاً من قبل الزوجين قبل انفصالهما .

5- في قانون الأحوال الشخصية العراقي تكون الحضانة للمطلقة على الأبناء حتى في حال زواجها من شخص أخر ,وليس للأب الحق في استعادة أبناءه قانوناً بعد زواج الأم إلا في حالة عدم رضا زوجها الجديد ,وهذا ما يتم ترتيبه بينهما حيث يدعيا بان الأطفال مع أمهم في حين هم في بيت أهلها على سبيل المثال .

6- تكون مشاهدة الأب لأبنائه مدة 4ساعات كل 15يوم داخل المحكمة المتفق عليها ,ولا يحق له اصطحابهم خارج المحكمة إلا بموافقة الأم المنفصلة حصراً .

7.عادة ما تكون حضانة الأطفال عند الأم المنفصلة لمده 15عام في بيت أهلها ويكون القانون غاض النظر عن حرمة اختلاط الأبناء وخاصة البنات عن إقرانهم من أولاد إخوانها أو أخواتها سوياً , الأمر الذي يؤدي إلى فساد وتفكك اسري ومشاكل اجتماعية وعائلية وعشائرية بين تلك الأطراف وخاصة في المناطق الريفية البعيدة.

8- في حالة حدوث الانفصال بين الزوجين وحسب القانون المذكور يكون الولي الشرعي في القانون للأولاد هو الأم حتى في حالة زواجهم و لا يجوز للأب التدخل في زواجهم وباقي شؤونهم .

9- لا تأخذ المحكمة بكون الزوجة المنفصلة موظفة ولديها عمل يشغلها عن تربية أبنائها بصوره صحيحة ,آذ يكون لديها عمل رسمي لمده 7 أو 8ساعات يومياً , كذلك لا تأخذ المحكمة بعين الاعتبار مكان عمل الأم المنفصلة الذي قد يكون بعيداً عن سكن أطفالها لمسافة قد تتجاوز 100كم وفي هذا الحال يفقد الأطفال حضانة الأب وحتى حضانة الأم أيضا عند تركهم بعيداً وفي بيت أخر ,قد يكون مؤجر من قبل الأم.

10- نفقة الزوجة ونفقة الأطفال ونفقة الحضانة تقدر في القانون العراقي حسب قرارات مجلس قياده الثورة المنحل ,بالرجوع إلى وضع الزوج المادي فقط بغض النظر عن مقدرة الزوجة المادية الطالبة للتفريق والطلاق من حيث راتبها وإمكانيتها.

11- تستمر نفقة الأطفال على الأب المحروم من أبناءه حسب القانون العراقي إلى مدة غير منتهية حتى لو وصلوا إلى مرحلة الدراسات العليا ,فهو مجبر على دفع النفقة وهم بعدين عنه ,حتى وأن تزوجت المطلقة سراً بشخص أخر.. مما يسبب مشاكل شخصية وعشائرية أحياناً بين كل الأطراف التي ينحدر الكثير منها من أصول ريفية .

12- إن قانون حضانة الأطفال في العراق بعيد كل البعد عن الشريعة الإسلامية التي فرضها الله سبحانه وتعالى مقارنةً مع الدول الأجنبية , الذين هم اقرب إلى روح الشريعة الإسلامية ,آذ إن الحضانة في بريطانيا لا تتجاوز أكثر من 5سنوات .

قانون الأحوال الشخصية الجعفري

لقد أثار قانون الأحوال الشخصية الشيعي / الجعفري جدلاً كبيراً بين الأوساط السياسية والشعبية, حيث عبر عدد من العراقيين عن مخاوفهم من أن يتسبب هذا القانون في تقسيم الشعب العراقي، فيما رأى آخرون أن هذا القانون هو ضرر بمصلحة المرأة العراقية وانتهاك لحقوقها ونكسة لها.

وكانت الحكومة العراقية قد وافقت على مشروع قانون الأحوال الشخصية الجعفري في 25فبراير 2017بحضور وزير حقوق الإنسان العراقي آنذاك (محمد شياع السوداني) لتحيله فيما بعد إلى البرلمان العراقي.

وقلص هذا القانون سن زواج الفتيات إلى سن 9سنوات بدلاً من 18 سنة، ولا يبيح الزواج من غير المسلمات إلا مؤقتاً، في حين حدد قانون الأحوال الشخصية العراقي 188 لسنة 1959سن الزواج للفتاة بـ 18سنة.

وقد دافع (حسن الشمري) وزير العدل العراقي السابق والقيادي في حزب الفضيلة الإسلامي، في أكثر من مناسبة عن القانون الذي قدمه إلى مجلس الوزراء وقال عنه انه "غير ملزم للطوائف والديانات الأخرى في العراق، كما انه يترك الخيار للأسرة في تزويج الفتاة في سن التاسعة من عدمه.

تنديد بقانون

وينص هذا القانون على أن الفقه الجعفري في الشريعة الإسلامية هو الحاكم للعراقيين الشيعة في الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث. لكن منظمة هيومن رايتس ووتش قد أصدرت بياناً نددت فيه بهذا القانون، فيما دعت المنظمة الحكومة العراقية إلى سحب مشروع قانون الأحوال الشخصية الجعفري، والى ضمان حماية الإطار القانوني العراقي للسيدات والفتيات بما يتماشى مع التزامات العراق الدولية ,وحذرت المنظمة من أن مشروع القانون ينتهك اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة .

وهكذا سارت بنا الحياة من سيء إلى أسوء ,وما خططنا له في مرحلة ما من عمرنا قد جاءته ريح صرصر عاتية واقتلعته من الجذور .. المهم إن الخريطة قد تبعثرت بالكامل ولم تعد موجودة ,وان ما خططنا له وحسبنا حسابه لم يجد أرضية مناسبة للتطبيق وبات هواء في شبك.